العرب
السبت 2020/01/11
السنة 42 العدد 11583

القاهرة تطرق باب صناعة «الحلال» أملا في زيادة الصادرات

إطلاق أول شركة تمنح شهادة «حلال» للمنتجات الصناعية

وجهت القاهرة أنظارها إلى صناعة ما يسمى بـ"الحلال" بحثا عن فرص استثمارية جديدة تمكنها من زيادة عوائدها، وطرق باب يتصاعد الطلب عليه محليا وخارجيا، فضلا عن منح منتجاتها شهادة مرور لعدد من الأسواق العالمية غير التقليدية.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - اتجهت الحكومة المصرية إلى زيادة الاستثمار في صناعة "الحلال"، ودشنت شركة لمنح شهادة تفيد بذلك، على منتجاتها من الصناعات الغذائية التي تستهدف الأسواق الخارجية الإسلامية.

وتأمل القاهرة من وراء هذه الخطوة تحسين وضع صادراتها المتراجعة، والبحث عن أسواق غير تقليدية لمنتجاتها.

وافق مجلس الوزراء المصري على الترخيص لكل من وزارتي الأوقاف والزراعة واستصلاح الأراضي، بجانب الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، بالمساهمة في تأسيس شركة لمنح شهادة "الذبح الحلال".

وتتصاعد حدة الخلافات حول منح المركز الإسلامي المصري (آي.أس.إي.جي) رخصة منح شهادة الحلال للحوم المستوردة من قارتي أميركا الشمالية والجنوبية، الأمر الذي وصفه مصدرون بأنه احتكار أدى إلى توقف الصادرات للسوق المصرية.

وقدمت كل من البرازيل وباراغواي وكولومبيا شكاوى رسمية عبر سفارات بلدانها في القاهرة، وأعلنت رفضها التعامل مع المركز الذي لا يستطيع تقديم خدماته في هذا المضمار لجميع دول أميركا اللاتينية.

وخاطبت رابطة اتحاد مصدري اللحوم البرازيلية (أبيك) الملحق الزراعي بالسفارة البرازيلية في القاهرة، وأبدت قلقها ورفضها لقرار وزير الزراعة المصري الخاص بقصر إصدار شهادات الحلال في أميركا اللاتينية على شركة واحدة فقط.

وقالت الرابطة في مذكرة لطلعت عليها "العرب" إن "أعضاء الرابطة يبدون قلقهم من نظام التعامل في السوق المصرية، حيث يستحوذ أعضاء الرابطة على 90 بالمئة من صادرات اللحوم البرازيلية لمصر".

وأكد سيرجيو ميرليس، مسؤول مجازر الشمال في رابطة اتحاد مُصدري اللحوم البرازيلية، أن قرار قصر إصدار شهادة "حلال" على شركة واحدة أمر تجاري بحت، وليس له علاقة بالأمور الفنية البيطرية أو الشرعية المتعلقة بعمليات الذبح الحلال.

وأوضح في تصريح خاص لـ"العرب" خلال زيارته للقاهرة مؤخرا، أن البرازيل ليست مجرد دولة، لكنها تعتبر قارة تمتلك أكثر من 120 مجزرا وتصدر اللحوم لنحو 100 دولة حول العالم.

أسلوب جديد للتسويق

ويوجد في البرازيل أكثر من 6 مراكز حلال معتمدة في كافة الدول الإسلامية، وفق البيانات الرسمية.

وقال ميرليس "يصعب على شركة واحدة الإشراف ومتابعة الذبح في جميع أنحاء البرازيل، فضلا عن أن الشركة الجديدة لا تمتلك قصّابين أو مشرفين داخل البرازيل حتى الآن".

ويفرض المركز الإسلامي رسوما تصل إلى نحو 1500 دولار مقابل قيمة شهادة الحلال لكل حاوية، وهو مبلغ يبدو مرتفعا.

وتستهدف الحكومة المصرية من الخطوة المشاركة الفعالة في الصناعة التي يشهد حجمها اتساعا على نطاق كبير، والبحث عن موارد جديدة لتمويل موازنتها.

وتقدمت نقابة البيطريين ببلاغ إلى النائب العام ضد وزارة الزراعة بسبب منحها شهادة "حلال" لشركة واحدة فقط، وهي المركز الإسلامي المصري، وقالت شيرين زكي، رئيسة لجنة سلامة الغذاء بالنقابة، إن قصر إصدار شهادة "حلال" على شركة واحدة فقط غير منطقي.

ونوهت في تصريحات لها، إلى أن الشركة الأميركية مسجلة كشركة للخدمات العقارية في عام 2017 وقامت بتغيير نشاطها في نفس يوم صدور قرار وزارة الزراعة بمنحها شهادة "حلال" المعترف بها.

ولفت أحمد عبدالكريم، رئيس الإدارة المركزية للحجر البيطري، إلى أن الشركة الجديدة التي تؤسسها مصر بغرض منح شهادة الذبح الحلال تستهدف المنتجات التي تصدر إلى الأسواق الخارجية، وخاصة مصنعات اللحوم.

وكشف في تصريح خاص لـ"العرب"، أن الشركة ستكون فرعا لشركة المركز الإسلامي المصري (آي.أس.إي.جي)، بهدف تعزيز موقف الصادرات المصرية خارجيا.

وفتحت إدارة الحجر البيطري أسواقا جديدة لتصدير المنتجات المصنعة من اللحوم المصرية، وقامت في شهر نوفمبر الماضي بتصدير شحنات إلى الكويت ونيوزيلاندا وأستراليا وكولومبيا.

وتصل صادرات الصناعات الغذائية المصرية إلى نحو 3.3 مليار دولار، وتمثل نحو 11 بالمئة من إجمالي الصادرات المصرية البالغة نحو 28.4 مليار دولار.

وقال عبدالعزيز السيد، رئيس شعبة الدواجن بالغرفة التجارية في القاهرة، إن تأسيس شركة لمنح شهادة "حلال" مهم للغاية لتصدير اللحوم إلى البلدان غير العربية والإسلامية.

سيرجيو ميرليس

اقتصار شهادة الحلال بالبرازيل على شركة واحدة أمر تجاري بحت

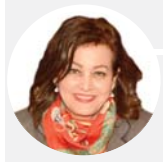

منى محرز

مجموعة ألمانية تستعد لتصنيع الجيلاتين الحلال بمصر وتصديره

وأوضح لـ"العرب"، أنه من الصعب أن تتوسع مصر في تصدير اللحوم الحمراء حاليا، لأنها تستورد نحو 60 بالمئة منها لسد فجوتها.

ودشنت القاهرة الأسبوع الماضي مجمّعا للإنتاج الحيواني بمحافظة الفيوم التي تبعد عن جنوب القاهرة بنحو 85 كيلومترا، وسيكون بداية لتوفير اللحوم الحمراء التي يسمح بتصديرها إلى الخارج.

وتعزز الشهادة الجديدة من موقف صادرات الدواجن المصرية إلى الخارج بعد أن وصلت القاهرة إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي.

وتشير التقديرات إلى أن مصر تنتج نحو 1.5 مليار دجاجة سنويا، تكفي استهلاك المصريين، فيما تستهدف خطط الإنتاج إلى تحقيق فائض يصل إلى نحو 500 مليون دجاجة خلال العام الجديد، الأمر الذي يفتح آفاقا تصديرية للدواجن المصرية خارجيا.

وأشارت منى محرز نائبة وزير الزراعة للثروة الحيوانية والسمكية، إلى وجود مباحثات مع مجموعة ألمانية تمتلك عددا من الشركات لتدشين أول مصنع لتصنيع الجيلاتين في منطقة الشرق الأوسط بمنطقة الروبيكي في شرق القاهرة وإعادة تصديره إلى مختلف دول العالم.

وذكرت محرز في تصريح لـ"العرب"، أن شركة جيليتا الألمانية التي تمتلك 21 مصنعا على مستوى العالم ويبلغ إنتاجها 22 بالمئة من السوق العالمية للجيلاتين، تطمح إلى إقامة عدد من المصانع لها في مصر.

وتستهدف الاستثمارات الجديدة إنتاج الجيلاتين الحيواني الغذائي والطبي الحلال، وطرحه في الأسواق العالمية.

وأنشأت وزارة الزراعة المصرية خلال العامين الماضيين قاعدة بيانات للثروة الحيوانية من خلال الترقيم والتسجيل للحيوانات، وتضم نحو 4.4 مليون رأس ماشية، حيث تم تسجيل الحالة الصحية للحيوان والتحصينات لإحكام عملية التتبع من المزرعة إلى المجزر.

وقالت غرفة التجارة والصناعة والزراعة المصرية، إنها بصدد التوسع للترويج للمنتجات الحلال ومنح شهادات جودة معتمدة.

وفضلا عن ذلك، أكدت الغرفة أنها تعكف في الوقت الحالي على إعداد لجان تفتيش على المطاعم والمجازر، التي تحمل الشهادة الجديدة الممنوحة منها، في ظل تصاعد الطلب المحلي على صناعة الحلال.

المصارف المغربية تغير نظرتها النمطية في دعم المشاريع

دخلت تحركات المغرب لضبط إيقاع نشاط المصارف وتعزيز دورها في الاقتصاد من بوابة دعم الشركات الناشئة وتحفيز رواد الأعمال، مرحلة جديدة بإطلاق مبادرة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، في تجسيد هو الأول من نوعه منذ أن دعا العاهل المغربي الملك محمد السادس قبل أشهر القطاع المالي إلى الانخراط بجدية في سياسات التنمية المستدامة.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - أطلقت مؤسسة القروض إيكدوم المغربية عرضا جديدا لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمهنيين بمبلغ يمكن أن يصل إلى 21 ألف دولار، في إطار انخراط المصارف ومؤسسات القروض في مسلسل المساهمة في التنمية الاقتصادية للمغرب.

ويهدف هذا العرض الذي يحمل اسم "سلف فرصتي"، إلى فتح مجال التطوير المهني ورفع التحدي من خلال الوصول إلى التمويل عن طريق القرض البنكي على مدة تصل إلى 7 سنوات لتنمية المشاريع التي تشتغل منذ مدة أكثر من سنة.

ومن شأن هذه المبادرة الرائدة، التي تُعد من الأفكار المبتكرة في السوق، أن تدعم مساعي الرباط لتحقيق الشمول المالي بفضل الحلول المُناسبة لدعم الحرفيين والمقاولين لتطوير أنشطتهم، كما تعطي فرصة لأصحاب المشاريع المبتكرة لتحقيق طموحاتهم.

وأكد محمد الكتاني، الرئيس المدير العام للتجاري وفا بنك ونائب رئيس التجمع المهني للبنوك، أن القطاع المصرفي جاهز من أجل دعم الشركات، خاصة بعد خطاب الملك محمد السادس، الذي دعا المؤسسات المالية إلى تمويل مثل هذا النوع من المشاريع.

وأوصى العاهل المغربي، في خطاب افتتاح السنة البرلمانية الجديدة في أكتوبر الماضي، الحكومة والمهنيين وبنك المغرب المركزي، بالانكباب على تمكين أكبر عدد من رواد الأعمال الشباب المنتمين إلى مختلف الفئات الاجتماعية.

كما طالب بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة خاصة المصدرة نحو أفريقيا، وتسهيل دخول المواطنين إلى الخدمات البنكية.

وقال الملك محمد السادس حينها إن "القطاع البنكي لا يزال يعطي أحيانا، انطباعا سلبيا، لعدد من الفئات، وكأنه يبحث فقط عن الربح السريع والمضمون".

وكانت الحكومة قد صادقت على قانون متعلق بالقروض الصغيرة، يتضمن رفعا لسقف القروض الصغيرة من أجل تسهيل حصول الشركات الصغيرة جدا على التمويلات وتلبية طلباتها في التطور والاستمرار.

وفي هذا السياق تعهدت مؤسسة إيكدوم بتعبئة مُجمل شبكتها من الوكالات من خلال تحسيسها بالإشكالية الجديدة المتعلقة بالتمويل بمنهجية مدروسة لضمان منح القروض للمشاريع المؤهلة، سواء تعلق الأمر باقتناء التجهيزات أو أشغال التجديد، أو أي مجال آخر ذي صلة بالتنمية.

وتسعى إيكدوم، باعتبارها شريكا تاريخيا للأسر المغربية منذ أربعين سنة، من خلال هذه المبادرة إلى منح فرصة لكل الشركات من خلال مساعدتها على إعطاء دفعة جديدة لمشاريعها، وبالتالي خلق رابط ثقة مع المقاول.

وتزامنا مع العروض التي أطلقتها المصارف المحلية لمواكبة عمل المقاولات تم إحداث صندوق تمويل في مشروع قانون موازنة 2020، بمبلغ 6 مليارات درهم (624 مليون دولار)، حيث سيأتي نصف ذلك المبلغ من ميزانية الدولة والنصف الآخر ستوفره المصارف والمؤسسات الأخرى.

ويهدف الصندوق إلى التمكن من ضبط حسابات عمليات دعم تمويل المبادرات الاستثمارية من خلال آليات الضمان والتمويل ورأسمال والمساعدة التقنية التي وضعتها الدولة.

ويقول محمد بنشعبون وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة إن الصندوق سيمكن الشركات الناشئة من التعرف على آليات وتدابير الدعم.

وأضاف في تصريحات خلال وقت سابق "كما سيمكن الصندوق من دعم الخريجين الشباب، وتمكينهم من الحصول على قروض بنكية لتمويل مشاريعهم، ودعم المقاولات العاملة في مجال التصدير".

> مؤسسة القروض إيكدوم تعرض تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمهنيين بمبلغ يصل إلى 21 ألف دولار

وكان صندوق الضمان المركزي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة المغربية، قد أطلق خدمة "ضمان إكسبريس"، التي تغطي احتياجات الاستثمار، الى جانب خدمة "ضمان الاستثمار" التي تتضمن بدورها حلول الضمان الخاصة بالاستثمار وبصفة عامة، القروض المتوسطة والطويلة الأمد.

وتم توقيع مذكرة تفاهم بين كل من وزارة الاقتصاد والمجموعة المهنية لبنوك المغرب والاتحاد العام لمقاولات المغرب وصندوق الضمان المركزي، تتعلق بتفعيل عرض المنتوجات الجديدة للضمان والتمويل.

وتشمل الاتفاقية مضاعفة سقف الضمان بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الصناعية وكذلك المصدرة والناشطة في مجال الاقتصاد الأخضر والتي تنهج حوكمة ناجعة.

ويشكل سلوك الأداء لدى الشركات مشكلة تؤرق المصارف حيث اعتبر جلال شرف، المدير العام المنتدب للاتحاد العام لمقاولات المغرب، أن الآجال والتأخير في الأداء يشكلان حاليا تهديدا خطيرا على استدامة الشركات ومتانتها المالية.

وقال في تصريحات سابقة إنها "ستكون (الآجال) مسؤولة عن 40 في المئة من إخفاقات الشركات في المغرب".

من جهته، شدد خالد عيوش الرئيس المدير العام لأنفوريسك، على الأهمية القصوى لمسألة آجال الأداء.

وأشار إلى أن حجم القروض الائتمانية بين الشركات المرتبطة بالتأخر في الأداء بلغ في 2017 أكثر من 44 مليار دولار، حيث تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة 32 في المئة، فيما تمثل الشركات متناهية الصغر 21 في المئة.

تعزيز النمو يبدأ بتحفيز رواد الأعمال

شراكة أردنية مع أورنج لدعم خدمات الدفع الإلكتروني

عمان - عزز الأردن جهوده في مجال خدمات الدفع الإلكتروني، لكون هذه الخدمات من بين أبرز اهتمامات الحكومة لتقليص التعامل التجاري نقدا بين التجار والمستهلكين.

ووقعت شركة البتراء لخدمات الدفع بواسطة الهواتف المحمولة اتفاقية شراكة استراتيجية مع شركة البريد الأردني، بهدف تعزيز انتشار خدمات الدفع الإلكتروني بين المستخدمين عبر المحفظة الرقمية أورنج موني.

وتأتي الخطوة تجسيدا لخطط عمّان والتي تتضمن تغيير نموذج التعاملات المالية بتطوير الخدمات التقليدية إلى خدمات بريدية حديثة وإدخال خدمات مالية متطورة تصل إلى أنحاء البلاد كافة تحقيقا لاستراتيجية الشمول المالي.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية إلى رئيس مجلس إدارة أورنج موني رسلان ديرانية قوله إن "هذه الاتفاقية تندرج ضمن سلسلة من الشراكات الاستراتيجية التي عقدتها الشركة مع عدد من المؤسسات العامة والخاصة".

وأضاف "نريد توسيع تيسير العمليات المالية للمتعاملين باستخدام المحافظ الإلكترونية المتوفرة، بما فيها عمليات السحب والإيداع والدفع من خلال فروع البريد الأردني المنتشرة في الأردن".

وأكد أن هذه الشراكة سوف تعزز نمو وتوسع قطاع الدفع الإلكتروني في البلاد، بما يسهم في تحقيق توجه البنك المركزي الأردني برفع نسبة الاشتمال المالي في الأردن.

ويشكل هذا التعاون نقلة نوعية في مجال انتشار الدفع الإلكتروني عبر توفير الخدمات المتخصصة بالمحافظ الإلكترونية والمدعومة بالتطبيقات الرقمية والمتوافقة مع احتياجات السوق المحلية.

وأكد مدير عام البريد الأردني خالد اللحام في تصريحات عقب توقيع الاتفاقية أن استراتيجية البريد الأردني تهدف لتوفير الخدمات المالية الرقمية، سواء الحوالات أو المحافظ أو الدفع المالي للتسهيل على المتعاملين وخاصة الموجودين في المناطق النائية.

وقال إن "خدمة المحافظ المالية تعتبر إضافة نوعية للخدمات التي يقدمها البريد ومساهمتها بتطوير قطاع خدمات تكنولوجيا المال".

ويرى خبراء أردنيون أن حجم التجارة الإلكترونية في البلاد أقل من 1 في المئة من إجمالي الإنفاق باستخدام البطاقات، وهو مستوى بعيد عن المستويات العالمية، والتي تقدر في المتوسط عند 25 بالمئة.

وأكدوا أن العديد من القطاعات التجارية، ولاسيما قطاع الخدمات، تفضل التعامل النقدي ذلك أنها تجد فيه ملاذا آمنا من الضريبة ووسيلة للتهرب الضريبي.

ورغم ذلك سجلت عمليات البيع الإلكتروني تصاعدا خلال السنوات الماضية، حيث قفزت من نحو 250 مليون دولار في عام 2015 لتصل إلى 312 مليون دولار العام الماضي، وفق البيانات الرسمية.